كلمة دولة السيد لياقت علي خان الشهيد رحمه الله رئيس وزراء باكستان الأول تقديما لـ "قرار المقاصد" التاريخي لإنشاء جمهورية باكستان الإسلامية أمام البرلمان الباكستاني في ٢٣ مارس ١٩٤٩م.

تقديم وتعريب: محمد الغزالي

لقد سبق أن نشرنا في العدد السابق ترجمة مجموعة من المواد الأساسية في الدستور الباكستاني التي تبرز طبيعة هذه الدولة الجمهورية الإسلامية المتميزة كما تتعلق هذه المواد بأحكام الشريعة الإسلامية من حيث كونها المرجع النهائي لهذا الدستور. فهذه المواد تحدد الطرق التي اختارها واضعو الدستور لتحكيم شرع الله وكيفية التوفيق بين نظام الحكم بجمهورية باكستان الإسلامية وأحكام الشريعة. وربما لاحظ القرّاء أن الجوهر الأساسي لدستور جمهورية باكستان الإسلامية هو ما يسمى بـ: **قرار المقاصد** الذي قدم أمام البرلمان الباكستاني في ٢٣ مارس ١٩٤٩م وكان حزب الرابطة الإسلامية قد اتخذ قبل ذلك بتسع سنين في نفس اليوم (٢٣ مارس ١٩٤٠م) قرارا طالب به المسلمون بإنشاء دولة مستقلة إسلامية. فهذا القرار الثاني الذي لا يقل أهمية من الأول، يعلن الهوية الإسلامية لهذه الدولة الجديدة وهو الذي يوفر البنيان الذي يقوم عليه نظام الحكم في باكستان. فهو يشتمل على الإعلان الصريح باسم الشعب الباكستاني أن السيادة المطلقة على الكائنات هي لله وحده وأن أولي الأمر الذين يختارهم الشعب بنظام الانتخابات الجمهوري سوف يمارسون صلاحياتهم وفقًا لأحكام الإسلام كما جاء بيانها في القرآن والسنة النبوية على صاحبها الصلاة والتحية.

فنظرا إلى أهمية هذا القرار التي وضحنا معالمها في العدد السابق رأينا أن ننشر في هذا العدد الكلمة التاريخية التي ألقاها رئيس الوزراء الأول لهذه الجمهورية الإسلامية الشهيد نوابزاده لياقت علي خان رحمه الله تعالى بمناسبة تقديمه لنص **"قرار المقاصد"** أمام البرلمان. وهذه الكلمة التاريخية تبين بوضوح أهمية هذا النص الذي يوفر الأساس للدستور الباكستاني الذي تم تنفيذه بصورته النهائية في ١٤أغسطس ١٩٧٣م بالمناسبة السادسة والعشرين لإنشاء هذه الدولة:

سيدي الرئيس، أقدم إلى جنابكم "قرار المقاصد" وهو يشتمل على المبادئ الخاصة التي سوف يقوم عليها أساس الدستور الباكستاني:

"بما أن الله تعالى وحده هو سيد الكون كله وهو الذي منح بواسطة الجمهور، دولة باكستان صلاحيات الحكم في حدود ما أمر به، وبما أن ممارسة الحكم أمانة مقدسة؛

لذا يقرر هذا المجلس الممثل لجمهور باكستان أن يضع دستورا لدولة باكستان الحرة المستقلة؛

تمارس الدولة بموجبه سلطاتها وصلاحياتها بواسطة ممثلي الشعب المنتخبين، وتلتزم بمبادئ الديموقراطية والحرية والمساواة والتسامح والعدالة الاجتماعية كما بيّنها الإسلام؛

ويتمكن المسلمون تحت ظله من تنظيم حياتهم الفردية والاجتماعية حسب أحكام الإسلام ومقتضياته التي جاء بيانها في كتاب الله وسنة رسوله؛

ويوفر فرصا كافية لتؤمن الأقليات بدياناتها وتعمل بها وتطور ثقافاتها بحرية؛

وتتكون بموجبه أقاليم باكستان الحالية وما قد ينضم إليها في المستقبل من مناطق، في صورة دولة اتحادية تتمتع فيها هذه الأقاليم باستقلال ذاتي في إطار سلطاتها وصلاحياتها المحددة؛

ويضمن الحقوق الأساسية بما فيها المساواة في مكانة الأفراد وفي إتاحة الفرص أمام القانون كما يضمن العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحرية الرأي والتعبير، والعقيدة والدين، والعبادة والاجتماع، حسب القانون والأخلاق العامة؛

ويتخذ التدابير الكافية لحماية المصالح المشروعة للأقليات والمجموعات المتخلفة والمكبوتة؛

ويكون فيه ضمان كامل لاستقلال القضاء؛

ويضمن سلامة أراضي الدولة الاتحادية واستقلالها وجميع حقوقها بما في ذلك حق سيادتها على البر والبحر والجو وذلك ليعيش الشعب الباكستاني في أمن

ورخاء وأن يستطيع الحصول على مكانته المشرفة المشروعة بين شعوب العالم، ويتمكن من الإسهام الكامل نحو السلام والتقدم العالمي، وتجاه سعادة البشرية بأسرها".

سيدي، إنني أرى هذه المناسبة في غاية الأهمية في حياة الدولة ولا يفوق هذه الأهمية شيء إلا نيل الاستقلال، ذلك لأن حصولنا على الاستقلال هو الذي أتاح لنا فرصة بناء دولة وتشكيل سياستها وفقا للغايات التي وضعناها نصب أعيننا. وأود أن أذكّر هذا المجلس أن أبا هذه الدولة وقائدنا الأعظم قد عبّر عن مشاعره في هذا الأمر بعدة مناسبات. وقد أيد الشعب أفكاره بكلمات صريحة. وقد أنشئت باكستان لأن مسلمي شبه القارة أرادوا بناء حياتهم وفقا لأحكام الإسلام وسننه حتى يوضّحوا بسلوكهم أمام العالم أن الإسلام هو في حكم "الإكسير" لمعالجة شتى الأمراض التي أصابت الإنسانية في هذا العصر. ويعترف العالم كله أن سبب هذه الأمراض هو أن الإنسان لم يتقدم خطوة إلى الأمام بالرغم من تطوره المادي. والجني الذي جعله العقل الإنساني مستوليا على نفسه بصورة الاكتشافات العلمية أخذ يهدّد نظام الاجتماع الإنساني وبيئته المادية بالهلاك والدمار بل إنه قد جعل هذا المسكن الأرضي الذي يعمره الإنسان عرضة للانهيار. ويوجد الآن الاعتراف العام بأنه لو لم يغفل الإنسان عن القيم الروحية لحياته ولم يضعف إيمانه بالله لما هدد هذا التطور العلمي وجوده.

إن الشعور بوجود البارئ هو الذي يمكن أن يحمي الإنسانية من الهلاك. وهذا يعني أن القوى الحاصلة للإنسان يجب أن تستخدم طبقا للمعايير الأخلاقية التي حددها أولئك المعلّمون الذين اهتدوا بالوحي الإلهي والذين نعتقدهم رسلا كراما للمذاهب الدينية. ونحن كباكستانيين لا نخجل بأن أغلبيتنا الساحقة مسلمون. ونحن نؤمن بأننا لن نحقق أي فوز أو فلاح حقيقي في الدنيا إلا بالإيمان بعقيدتنا والالتزام بأهدافنا.

سيدي الرئيس، ولهذا سوف تلاحظون أن هذا القرار في مقدمته يصرّح بوضوح أنه لا بد أن تكون السلطة والقوة خاضعة لله وحده، ـ ولا شك أن هذه النظرية هي مضادة لأفكار الحكيم الغربي ميكياولي فإنه يؤمن بنظرية دولة لا سلطان عليها للقيم الروحية والأخلاقية. ولذا القول بأن الدولة ينبغي أن تكون آلة للخير دون الشر، قد يكون معارضا للفكر الرائج إلى حد ما. ولكننا نحن الباكستانيين نملك الجراءة الإيمانية لاستعمال السلطة كلها طبقا للمعايير التي أقامها الإسلام حتى لا يمكن سوء استخدامها. إن السلطة هي كلها أمانة مقدسة عهدها الله تعالى إلينا حتى نستعملها لخدمة الإنسانية وحتى لا تصير هذه الأمانة آلة للظلم والعنف والأنانية.

وعلى أية حال أريد أن أخبركم بأننا لا نريد أبدا إحياء نظرية مبتورة تزعم أن الحكام والملوك هم ظل الله، ولذلك قد جاء في مقدمة القرار التعبير عن شعورنا الإسلامي والإقرار الكلي بالحقيقة الآتية: أن الله تعالى لم يمنح السلطة إلا للجمهور فالجمهور هو الذي يقرر بشأن الأفراد الذين تمارَس هذه السلطة بواسطتهم. ولذلك قد صرّح هذا القرار بأن الدولة سوف تمارس كل الحقوق والسلطات عن طريق الممثلين الذين ينتخبهم الشعب.

وهذه هي خلاصة النظام الجمهوري لأن الجمهور هو الذي حُمّل أمانة السلطة والجمهور هو الذي يستحق ممارسة السلطة.

سيدي الرئيس،

لقد قلت إن الجماهير هم الذين يحملون السلطة. أما "الثيوقراطية" فمعناها اللغوي: 'حكومة الإله' ومن هذه الناحية جميع هذه الكائنات هي "ثيوقراطية" إذ لا يوجد في الكون نقطة خارجة عن قدرة الله تعالى. ولكن المفهوم الاصطلاحي للثيوقراطية هو حكومة الكهنوت أي حكومة 'النخبة' من القساوسة الذين يحملون السلطة لأنهم عُيّنوا من قبل أهل القداسة الذين يدّعون هذا الحق لأنفسهم من أجل قداستهم. ولا أستطيع أن أؤكد كما يجب على أن هذه الفكرة بعيدة عن الإسلام قطعًا ويقينًا. فالإسلام لا يعترف بالكهنوتية ولا بحكومة المشائخ ولذا لا ينشأ في الإسلام أي إمكان للثيوقراطية. وإذا كان أحد مازال يتكلم عن الثيوقراطية في سياق نظام الحكم الباكستاني فهو إما أن يكون قد أخطأ في الفهم أو أنه يريد أن يشوّه سمعتنا بنية الشرّ.

سيدي الرئيس، والآن أريد أن ألفت انتباهكم إلى أن **"قرار المقاصد"** يؤكد على مبادئ الجمهورية والحرية والمساواة والتسامح والعدل الاجتماعي؛ وهو يصرّح في نفس الوقت أن هذه المبادئ سوف تفسّر طبقا لمفاهيمها الإسلامية في دستور الدولة. وقد مسّت الحاجة إلى هذا التصريح لأن هذه الكلمات تستعمل عموما بصيغ مبهمة. فالحكومات الغربية وروسيا الاشتراكية مثلاً تدّعي أن أنظمتها قائمة على الجمهورية ولكن لا يخفى على أحد أنها تختلف اختلافا كبيرا فيما بينها. ولذا كان لزاما علينا أن نحدد مفاهيم هذه الكلمات حتى يتضح هذا الأمر في أذهان الناس. فعندما نستعمل كلمة 'الجمهورية' بمفهومها الإسلامي فهذا يعني أن الجمهورية تحيط بجوانب حياتنا وهي تنطبق على نظام حكمنا كما تنطبق على مجتمعنا بأسره، وذلك لأن من الصفات العظيمة التي منحها الإسلام للإنسانية هي المساواة بين الناس عامة. فالإسلام لا يقبل أي تمييز على أساس العرق أو اللون أو النسب. فقد كان المجتمع الإسلامي بريئا من هذه العصبيات

حتى في عصر طرأ عليه الانحطاط لما أصابت هذه السموم العلاقات بين الناس الآخرين في العالم. وهكذا إن سنننا في التسامح عظيمة الشأن لأنه لم تتمتع الأقليات بالامتيازات التي منحت لها في البلاد الإسلامية في القرون الوسطى. فالتعذيبات التي تعرّض لها المسيحيون الذين اختلفوا في الرأي مع الكنيسة وكذلك المسلمون الذين عذّبوا وشرّدوا، كلهم قد وجدوا مأمنا وملجأ في دار الإسلام وهكذا كان شأن كلّ من تعرّض لظلم واضطهاد واضطرّ إلى الخروج من وطنه. أما تحريق الأحياء فهو أمر لم يُتصوّر في الإسلام أبدا.

وإنه من أشهر أحداث التاريخ أنه حينما حصل تشريد كثير من اليهود نتيجة لكراهية الساميين فقد حمتهم السلطة العثمانية. وإن من أكبر الدلائل على تسامح المسلمين أنه لا يوجد بلد إسلامي لا تعيش فيه الأقليات بعدد كبير وهي تحافظ على دينها وثقافتها، وفي شبه القارة بالذات حيث كان المسلمون يملكون في الماضي سلطة بلا حدود، كان غير المسلمين يتمتعون بكافة حقوقهم بكل رعاية وحماية.

سيدي الرئيس، أود أن ألفت انتباهكم إلى أنه لم يكن تطور اللغات العديدة في الهند إلا تحت رعاية المسلمين وأنا على يقين أن أصدقائي الوافدين من البنغال يذكرون أنه ترجمت كتب الهنود المقدسة لأول مرّة من السنسكرتية إلى البنغالية بتشجيع الحكام المسلمين. فهذا هو التسامح الذي قدّم مفهومَه الإسلام وفي ظلّه لا تعيش الأقليات في الذل والهوان بل هي تعيش عيشة كريمة وتمنح لها الفرص بتطوير أفكارها وثقافتها حتى تسهم في تعزيز القوم.

سيدي الرئيس، فيما يتعلق بالعدل الاجتماعي أود أن أقول أن الإسلام قد زاد فيه بصورة متميزة، فالإسلام يدعو إلى بناء مجتمع لا يقوم به العدل على أساس المنّ ولا مجال فيه للشدة فهو يريد إقامة عدل اجتماعي يبتني على قواعد ومبادئ تضمن حرية الإنسان من الفقر وتغنيه بنعمة الاستقلال. ولأجل هذا جاء التعريف بالجمهورية والحرية والمساواة والتسامح والعدل الاجتماعي بحيث تحمل هذه الكلمات معاني أوسع وأعمق.

وبعد ذلك ينص هذا القرار على أن المسلمين سوف يمكّنون من تنظيم حياتهم الفردية والاجتماعية وفقا لتعاليم الإسلام ومتطلباته كما جاء بيانها في القرآن الكريم والسنة النبوية. ومن البديهي أنه لا ينبغي لأحد من غير المسلمين أن يعترض على إعانة المسلمين على تطبيق حياتهم بتعاليم دينهم! فعليكم أن تلاحظوا أن الحكومة لن تكتفي بدور المراقب المحايد فتترك المجال للمسلمين أن يمارسوا حرية الإيمان والعمل بدينهم لأن هذا الموقف من الحكومة لا يعني إلا مخالفة المقاصد التي كانت باعثة على المطالبة بباكستان إذ أن هذه المقاصد هي التي يجب أن تكون أساسا لهذه الدولة التي نريد أن نبنيها. إن هذه

الدولة سوف تخلق جوّا يساعد على بناء مجتمع إسلامي حقيقي وهذا يتطلب منها أن تختار موقفا إيجابيا في مساعيها بهذا الشأن.

سيدي الرئيس، إنكم تذكرون أن قائدنا الأعظم وزعماء الرابطة الإسلامية قد صرّحوا دائما بإعلانات واضحة غير مبهمة بأن المسلمين لديهم منهج خاص للحياة وسنة معيّنة للأخلاق وكذلك أكد هؤلاء الزعماء أن الإسلام لا يعني فقط أن تكون بين الله والعبد علاقة لا صلة لها بشئون الدولة، بل الواقع هو أنه توجد في الإسلام تعليمات واضحة للأخلاق الاجتماعية فهو يوجه السلوك الاجتماعي في القضايا اليومية. فالإسلام ـ إذن ـ ليس اسما للعقائد والأخلاق الشخصية الذاتية بل إنه يطلب من أتباعه أن يقوموا لبناء مجتمع يهدف إلى حياة صالحة؛ ـ وخلافا لأهل اليونان ـ لقد قدّم الإسلام نظرية لحياة صالحة يقوم أساسها على القيم الروحية بالضرورة. فلأجل رفع شأن هذه القيم ولغرض تنفيذها، كان لزاما على الدولة أن تساند أنشطة المسلمين نحو إقامة نظام اجتماعي مؤسس على أصول الإسلام الأساسية التي تشمل الجمهورية والحرية والتسامح والعدل الاجتماعي. وقد ذكرتُ هذه المبادئ على سبيل المثال فقط لأن تعاليم الإسلام المشتملة على القرآن الكريم والسنة النبوية لا تقف عند هذا الحد. وما من مسلم إلا وهو يؤمن بأن كلام الله تعالى وأسوة الرسول صلى الله عليه وسلم هما المنابع الأساسية لفيوضه الروحية، فلا يوجد أي اختلاف في الرأي بين المسلمين على ذلك ولا توجد طائفة في الإسلام لا تقرّ بهذين المصدرين. ولذلك لا ينبغي لطائفة أقلية في باكستان أن تسيء الظن بنوايا الدولة. إن هذه الدولة سوف تسعى لإقامة مجتمع إسلامي نزيه من التنازعات ولكن هذا لا يعني أنها سوف تسلب حرية جماعة من المسلمين في الاعتقاد. فهي لن تسمح لأية طائفة ـ سواء كانت في الأغلبية أو في الأقلية ـ أن تفرض على الآخرين الخضوع إلى سلطانها، وجميع الطوائف سوف يتمتعون بكامل الحرية وسعة الفكر والاتجاه في أمورهم الداخلية والعقائد الخاصة بهم. وفي الواقع إننا نأمل أن تعمل كل الجماعات والطوائف بالمبدأ المذكور في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "اختلاف أمتي رحمة". ومن هذا المنطلق علينا أن نجعل من الاختلاف وسيلة لقوة الإسلام وباكستان وأن لا نستغلّه لمصالح تافهة فإن باكستان والإسلام يضعفان بذلك. وفي كثير من الأحيان يصير الاختلاف في الرأي سببا للتجانس والتقدم ولكن هذا سوف يتحقق حينما لا نسمح للاختلاف في الآراء أن يخفي عن أعيننا غايتنا الأساسية وهي خدمة الإسلام وتطوير مقاصده. فمن الواضح أن الغرض من إدخال هذه المادة في القرار هو توفير الفرصة للمسلمين لإقامة نظام سياسي يتضح به أمام العالم أن الإسلام ليس "قوة تقدمية" في العالم فحسب، بل إنما هو يمنح العلاج

لمفاسد عديدة أصابت الكيان الإنساني فإن المسلمين طالما بحثوا عن هذه الفرصة خلال العهد الطويل من التخلف والمغلوبية.

وفي مطلبنا لبناء مجتمع إسلامي لم نترك حقوق غير المسلمين إلى الوراء فإننا لو فعلنا ذلك لكان ذلك عملا مخالفا للإسلام ولكُنّا إذن مرتكبين لنقض أحكام ديننا يقينا. فالأقليات لن تمنع عن العمل بدياناتها والمحافظة عليها وتطوير ثقافاتها.

إن تاريخ تطور الحضارة الإسلامية يفيد بأن الأقليات التي عاشت تحت الدول والحكومات الإسلامية قد أسهمت بثقافاتها في إثراء التراث الإسلامي الذي بناه المسلمون لأنفسهم. ولذا إنني أؤكد للأقليات أننا نملك شعورا تاما بأنه إذا ما أضافت الأقليات إلى الثروة العلمية والفكرية الإنسانية فهذا أمر سوف يحسن سمعة باكستان ويزيد حياتنا القومية بهاءً، ولذلك على الأقليات أن تأمل حرية كاملة بل وترجو من الأكثرية أن تعاملها معاملة التقدير والاحترام وفقا للطريقة التي امتاز بها المسلمون عبر التاريخ.

سيدي الرئيس، إن القرار يشير إلى نظام حكومة اتحادية فأوضاعنا الجغرافية لا تقتضي إلا هذا النوع من الحكومة. فنظرا إلى وجود مسافة أكثر من ألف ميل بين شطري دولتنا لا يفيدنا نظام موحّد مركزي ولكنني في نفس الوقت أرجو أن هذا المجلس المكلف بوضع الدستور سوف يبذل كل جهده للتقريب بين الشطرين وذلك بإنشاء الروابط التي تنظّم قومنا تنظيما جيدا. إنني أيّدت دائما الحدّ من عواطف الولاء الإقليمي وأريد أن أصرّح هنا بأنه لا ينبغي لنا أن نسمح بأي أمر يؤدّي إلى إضعاف وحدتنا القومية كما ينبغي لنا أن نهتم بتحسين العلاقات المتبادلة الموجودة بين مختلف مجموعات السكان. وهذا الغرض يدعو هذا المجلس إلى إعادة النظر في تقسيم المسئوليات بين المركز والوحدات الإقليمية وفي طريقة تحديد هذه الوحدات.

سيدي الرئيس، إنه قد أصبح من الرسميات التأكيد على حماية بعض الحقوق الأساسية ولكنني أؤكد لكم أننا لا ننوي أبدا أن نمنح الحقوق بيد ونسحبها باليد الأخرى. وقد فصّلت القول لإثبات أننا نريد إقامة حكومة تتسم حقيقة بسعة في الأفكار يتمتع أركانها بكامل الاستقلال وسوف يكونون سواسية في نظر القانون. ولكن هذا لا يعني أننا لا نتكفل حماية الأحوال الشخصية. فإننا نؤمن بالمساواة في المكانة والعدالة لجميع الناس. فهي عقيدتنا المحكمة وقد أعلنّا بعدة مناسبات أن باكستان لم تنشأ لخدمة طوائف من أصحاب المصالح والمترفين، بل إن غايتنا هي بناء نظام اقتصادي على أساس مبادئ الإسلام فإنها تعين على أحسن توزيع للثروة وتساعد على مكافحة الإفلاس والحرمان. إن العوامل التي عرقلت وصول

الإنسان إلى عروج الكمال هي الفقر والتخلف ولن نستريح دون مكافحتها والقضاء عليها. إن شعبنا يعاني الجهل والفقر في الوقت الراهن ولكن يتحتم علينا أن نرفع مستوى معيشتهم وأن نحرّرهم من أغلال الفقر والجهل لازما.

أما ما يتعلق بالحقوق السياسية، فكل واحد سوف يمارس حقه في اختيار الأعضاء لإدارة الحكومة ولوضع الاستراتيجية لها حتى تعمل الحكومة لتحقيق مصالح الناس. وبما أننا على يقين أنه لا يمكن حظر تداول الآراء فإننا لا نريد أن نمنع أحدا من التعبير عن آرائه كما لا نريد أن نحظر أحدا من أي ارتباط أو انتساب لأهداف أخلاقية مباحة. وخلاصة القول أننا نريد أن نؤسّس نظام حكمنا على مبادئ الحرية والنهضة والعدل الاجتماعي. كما نريد أن نقضي على التمييز الاجتماعي بطريق لا يضرّ أحدا ولا يعترض الفكر الإنساني والتوجهات المقبولة فيه.

سيدي الرئيس، إن للأقليات مصالح مشروعة تريد حمايتها، وهذا القرار يتكفل بذلك. أما مسئوليتنا الأساسية فهي نحو المتخلفين والمحرومين من الناس، ونحن نعلم جيدا أن هؤلاء ابتلوا بهذا الوضع بدون تقصير منهم وأيضًا من الواقع أننا لسنا مسئولين عن وصولهم إلى هذه الحالة. ولكن بما أنهم الآن مواطنون لنا، فنحن سوف نسعى بوجه خاص لتحسين وضعهم حتى يكونوا بمستوى المواطنين الآخرين ويتحملوا المسئوليات التي تقع عليهم كمواطنين لدولة مستقلة ناهضة. فنحن على علم بأن سير مجتمعنا نحو التقدم سوف يبقى بطيئا إذا بقيت بين شعبنا جماعات متخلفة. فلأجل بناء الدولة لا بد من الاهتمام برعاية مصالح هذه الجماعات.

سيدي الرئيس، أخيرًا أود أن أقول أننا على يقين واثق بأننا سوف نسير بهذه الدولة على طريق الرقي والتقدم بعد تشكيل كيانها على المبادئ التي ذكرت إن شاء الله. وسوف يأتي قريبا يوم تصبح باكستان دولة يعتز بها مواطنوها بدون تمييز في العقيدة والمكانة، فنحن متيقنون أن شعبنا يحمل كفاءات هائلة وقد نال جماهيرنا إعجاب العالم كله بالتضحيات الجبّارة ومظاهر الانضباط والتنظيم العظيم التي أظهروها في مرحلة خطيرة اشتد بها بلاؤهم. فنحن على يقين أن مثل هذا الشعب لا يستحق أن يحيىٰ فقط بل إنما هو يسهم في تحقيق المزيد من الفلاح والرقي للإنسانية قاطبة. ولا بد لشعبنا أن يحافظ على عاطفة التضحية وأن يلتزم بغاياته السامية حتى يمنحه الله تعالى بقدرته مكانة عظيمة بين الأمم ويخلّده في تاريخ الإنسانية إن شاء الله تعالى.

سيدي الرئيس، إن هذا الشعب يحمل سننًا عظيمة للإنجازات فتاريخه مليء بالأمجاد العظيمة وقد أسهم في كل مجال من مجالات الحياة إسهاما فعّالا. وتزين فتوحه وبطولاته صفحات التاريخ العسكري. فهو قوم سنّ قادتها سننًا خالدة في الإدارة والتنظيم ما زالت قائمة ومسجّلة في صفحات التاريخ. وهو قوم استحق الثناء على فنونه الإبداعية في الآداب والبناء والتصميم ومظاهر أذواقه الجمالية البديعة المعترف بها في الآفاق. وهو قوم ليس له مثيل في السمو الروحي. وهذا القوم أخذ ينطلق مرة أخرى في طريق الكفاح والعمل وإذا توفرت له الفرص اللازمة فهو سوف يُحسّن أداءه في المستقبل بحيث تتضاءل أمامه إنجازاته العظيمة الزاهرة في الماضي.

إن هذا القرار للمقاصد لهو الخطوة الأولى نحو إيجاد هذا المناخ الوطني الذي يبعث الروح من جديد في هذا القوم إن شاء الله. وقد اختارنا الله سبحانه وتعالى للمشاركة في هذه العملية التاريخية العظيمة لإحياء الأمة مهما كانت هذه المشاركة متواضعة وصغيرة؛ وقد ملكتنا الحيرة مما نرى حولنا من الفرص والإمكانات الواسعة للتقدم إلى الأمام فعلينا أن نستفيد من هذه الفرص بحكمة بالغة وبصيرة نافذة. فلا يخالطني شك ولا يخالجني ارتياب في أنه بفضل الله وبرحمته قد تأسست باكستان وأنه بفضله ورحمته سبحانه وتعالى سوف تؤتي جهودنا ثمارها أكثر مما نأمل ونرجو.

إن التراث بين الأمم لا يتوزع كل يوم ولا يفتح باب إحياء الأمم كل نهار ولا تتاح الفرص لنهضة المظلومين والمغلوبين على أمرهم بكل مطلع الشمس ولا تدعوهم الإمكانات إلى التقدم نحو مستقبل زاهر في كل صباح.

أما الآن فأشعة النور قد ظهرت أمامنا في الأفق تبشّر بطلوع يوم زاهر مشرق وها نحن أولاء نستقبل هذه الأشعة في يومنا هذا ونرحّب بها في صورة هذا القرار.

****